المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

المعهد العالي للقضاء
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

البطاقة المرجعية لمنصب رئيس وحدة القضاء التجاري

المهمة

إعداد وتنفيذ البرامج التكوينية المتعلقة بمسلك التخصص في القضاء التجاري

المسؤوليات والأنشطة والمهام الرئيسية

- المساهمة في تنزيل إستراتيجية المعهد ذات الصلة بمهام الوحدة؛
- المساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العلمية للمعهد بشأن تطوير المناهج والبرامج وإعداد تقارير في ذلك؛
- المساهمة في تقديم إقتراحات بخصوص برامج التكوين التخصصي لفائدة الملحقين القضائيين في مجال القضاء التجاري؛
- المساهمة في برمجة أسلاك التكوين التخصصي في القضاء التجاري لفائدة القضاة والسهر على تنفيذ برامجها؛
- المساهمة في وضع خطط لتأطير ومواكبة الملحقين القضائيين خلال فترة تكوينهم بالمعهد؛
- المساهمة في تطوير وتحديث مناهج التكوين التخصصي في مجال القضاء التجاري، وبرامج التدريب التطبيقي بالمحاكم التجارية؛
- إعداد تقارير دورية حول مسار التكوين التخصصي في مجال القضاء التجاري المعد لفائدة الملحقين القضائيين؛
- مواكبة تطورات العمل القضائي، والتعديلات التشريعية، والمستجدات القانونية التي لها علاقة بالتخصص في مجال القضاء التجاري؛
- المساهمة في تنزيل وتنفيذ قرارات اللجنة العلمية المتعلقة بتحديد مواضيع بحوث نهاية تكوين الملحقين القضائيين المستفيدين من التكوين التخصصي في مجال القضاء التجاري، وكذا تلك المتعلقة بامتحانات المراقبة المستمرة؛
- المساهمة في رصد الاحتياجات التكوينية في تخصص القضاء التجاري، والعمل على إعداد وتنفيذ برامج التكوين المناسبة لها؛
- المساهمة في الإشراف على تنظيم وتأطير بحوث نهاية التكوين وفقا لتوصيات اللجنة العلمية، وتفعيل المراقبة الدورية لمختلف مراحل إعدادها من طرف الملحقين القضائيين، وإعداد تقارير بشأن ذلك؛
- المساهمة في إعداد وصياغة الاختبارات المتعلقة بالمراقبة المستمرة في المادة التجارية؛
- التواصل مع المشرفين المؤطرين للملحقين القضائيين بالمحاكم لمواكبة وتوجيه الملحقين القضائيين خلال فترة التدريب التطبيقي؛
- المساهمة في إعداد آليات التقييم المستمر للملحقين القضائيين؛
- المساهمة في تتبع وتقييم أداء الملحقين القضائيين خلال فترات التدريب التطبيقي؛
- المساهمة في التنسيق مع الإدارات والهيئات والمؤسسات والمقاولات العمومية بشأن برنامج التدريب التطبيقي؛
- تدبير ملفات الدورات التكوينية؛
- السهر على اتخاذ جميع الترتيبات والإجراءات الإدارية والتنظيمية واللوجيستسكية اللازمة لتنفيذ برامج التكوين؛
- العمل على تتبع وتقييم حصيلة تنفيذ برامج التكوين الأساسي وإعداد تقارير بشأنها؛
- التنسيق مع وحدات الشعبة والعمل على تسهيل التواصل وخلق الظروف الملائمة النشر المعلومة؛
- تنظيم الوحدة وتحديد اختصاصات ومسؤوليات العاملين بها؛
- إعداد البرنامج العملي للوحدة وإنجاز تقرير دوري بأنشطتها؛
- إعداد وتفعيل لوحات القيادة اللازمة لتتبع وتقييم أداء الوحدة؛
- المساهمة في إعداد التقرير السنوي لقطب التكوين الأساسي والتخصصي.

الكفاءات المطلوبة

الكفاءات القانونية:

- الإلمام بالنصوص القانونية والتنظيمية للمعهد العالي للقضاء؛
- الإلمام بالنصوص القانونية ذات الصلة بالتكوين التخصصي في مجال القضاء التجاري؛
- الإلمام بالعمل القضائي والمستجدات التي تعرفها المنظومة القانونية التي لها صلة بمجال التخصص؛

الكفاءات التدبيرية والإدارية والتقنية:

- التحكم في الأدوات والتقنيات التدبيرية واستعمالها (تدبير المشاريع -التدبير بالأهداف- لوحات القيادة ...)؛
- القدرة على التخطيط وإدارة البرامج التكوينية وفق أهداف واضحة ومؤشرات أداء دقيقة بالاعتماد على أساليب التكوين الحديثة الأندراغوجية؛
- الالمام بطرق تكوين وتأهيل الموارد البشرية؛
- القدرة على برمجة وتنظيم الأنشطة التكوينية والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال القضاء؛
- إتقان منهجية إعداد التقارير لتتبع التكوين وتقييم الأداء؛

الكفاءات الشخصية والقيادية:

- القدرة على التواصل، الإقناع، والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال القضائي والتكويني؛
- الامام بمهارات القيادة والتوجيه وإدارة فريق العمل؛
- امتلاك حس المسؤولية والانضباط والقدرة على العمل تحت الضغط؛
- الوعي بأهمية احترام مبادئ الشفافية وأخلاقيات المرفق؛
- إتقان تقنيات إعداد التقارير وتقييم الأداء؛
- القدرة على خلق وتنشيط "فرق ذكية"؛
- القدرة العالية على الملاحظة والتحليل والتركيب؛
- الابداع والديناميكية وسرعة التفاعل وحسن الإصغاء؛
- التمكن من استعمال الوسائل التكنولوجية والتطبيقات المعلوماتية المرتبطة بإدارة وتدبير التكوين.

العلاقات الوظيفية

- المدير العام للمعهد العالي للقضاء؛
- أقطاب وشعب ووحدات المعهد العالي للقضاء؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- رئاسة النيابة العامة؛
- المحاكم بمختلف درجاتها؛
- اللجان الدائمة بالمعهد؛
- الإدارات والهيئات والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة بالعمل القضائي.